مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها
– المغرب أنموذجا-

نبيل متوكيل
Nblmtkil@gmail.com

مولود بنطالب
bentalebmouloud6@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i50.491

ملخص :

يعد مصطلح التنمية من بين المصطلحات التي حظيت باهتمام واسع من مختلف الدول والحكومات سواء المتقدمة منها أو النامية، حتى أنها جعلت منه أساس كل البرامج والسياسات التي تتبناها، والتي ترمي منها الى خلق تنمية شاملة ومندمجة أساسها وغايتها المواطن، عبر بلورة خطط واستراتيجيات تقتضي تجنيد كل الطاقات والموارد المحلية، وبلورتها في أنشطة ترقى بالعنصر البشري إلى مستوى حياة أفضل وظروف معيشية أحسن.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التماسك والرابط الاجتماعي، الجرأة والريادة، الاستدامة .

Concept of Development, its Dimensions, and Strategies - Morocco as an Example–

Nabil Motwakel
MOULOUD BENTALEB

ABSTRACT:

The concept of development has garnered widespread attention from various countries and governments, whether advanced or developing. It has become the cornerstone of all programs and policies adopted, aiming to create comprehensive and integrated development with the citizen as its foundation and ultimate goal. This entails the crystallization of plans and strategies that require harnessing all local energies and resources, channeling them into activities that elevate the human element to a higher standard of living and improved living conditions.

KEYWORDS: Development, Social Cohesion and Integration, Boldness and Leadership, Sustainability.

المقدمة :

يُعد مصطلح التنمية من المصطلحات التي حظيت باهتمام واسع من مختلف الدول والحكومات سواء المتقدمة منها أو النامية،حتى أنها جعلت منه أساس كل البرامج والسياسات التي تتبناها، والتي ترمي منها إلى خلق تنمية شاملة ومندمجة أساسها وغايتها المواطن، عبر بلورة خطط واستراتيجيات تقتضي تجنيد كل الطاقات والموارد المحلية، وبلورتها في أنشطة ترقى بالعنصر البشري إلى مستوى حياة أفضل وظروف معيشية أحسن .

أولا- مفهوم التنمية:

التنمية من الناحية اللغوية هي اشتقاق لكلمة النمو، والتي تعني التطور والرقي والزيادة وغيرها من المصطلحات التي تفيد الانتقال من وضع إلى وضع آخر أحسن منه «والتنمية لغويا جاءت من الفعل نما أي زاد ومن النماء أي الخير والإصلاح»[1]؛ ومن الناحية الاصطلاحية فهي تُعد من أكثر المفاهيم تعقيدا نظرا لتعدد المرجعيات والزوايا التي تمت مقاربته من خلالها، إذ تظل دلالاته رهينة بالخلفية النظرية التي يتم تفسيره وفقها، فمن وجهة نظر خبراء الاقتصاد فالتنمية تعني الرفع من الإنتاج، ومن الدخل القومي، ومن دخل الأفراد مثلا؛ أما عند السياسيين فهي تعني تحديث المؤسسات، وترسيخ قيم المواطنة، والالتزام وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تكريس مبادئ الديمقراطية والحكامة والمشاركة في اتخاذ القرارات؛ في حين يعدًها علماء الاجتماع أنها تخطيط مبني على أسس علمية يهدف إلى إحداث تغييرات عميقة في المجتمع، عبر نشر مبادئ العدل والمساواة والكرامة،والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد، وتعزز شعورهم بالانتماء، وتبعث فيهم روح المسؤولية بشكل يضمن الأمن والاستقرار داخل المجتمع؛ بينما يعدًها مناصرو البيئة أنها كل العمليات الهادفة إلى الحفاظ على المكونات الطبيعية، وضمان استقرار التوازنات البيولوجية والإيكولوجية.

(1) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة. (العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،)2017، ص.65

يعدًها علماء الاجتماع أنها تخطيط مبني على أسس علمية يهدف إلى إحداث تغييرات عميقة في المجتمع، عبر نشر مبادئ العدل والمساواة والكرامة

إن تعدد هذه المرجعيات يجعل الوصول إلى تعريف موحد وشامل أمرا صعبا وقد حاول الدكتور علي حاتم القريشي استحضار مجموعة من التعاريف لمفهوم التنمية حيث عرفت:

- بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية.

- أنها الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته .

- أنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.

- بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرائق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية[2] ، كما ورد تعريفها في الفقرة الثانية من قرار الأمم المتحدة رقم 41 / 128 الصادر سنة 1986 على أنها «عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها «[3]، في حين يرى مدحت أبو النصر أن التنمية «هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل، والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي»[4]. وبالتالي يمكننا القول : أن التنمية هي كل الجهود والمساعي الهادفة إلى

(2) علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، (بغداد، الطبعة الأولى،)2017، ص. 16-17.

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 41/128 المؤرخ في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986.

(4) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها ،(م. س،)2017، ص.65.

إحداث تغييرات إيجابية داخل مجالات ترابية معينة، بغية الارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والرامية كذلك إلى إحداث تطور كمي وكيفي يلمس مختلف جوانب الحياة، بطريقة الاستغلال المتوازن والتدبير لكل الموارد التي تتيحها هذه المجالات، بشكل يمكنها من تجاوز مشاكلها والارتقاء بحياة ساكنيها إلى وضع أفضل يلبي حاجاتهم ويرضي طموحاتهم، عبر مخططات مدروسة تراعي الابعاد جميعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يؤثر بعضها في بعض خدمة لمصلحة الانسان وتحقيقا لازدهار المجتمعات وضمانا لاستمرارية الموارد.

عرف مفهوم التنمية تطورا مع مرور السنوات حيث انتقل من رفع معدل النمو الاقتصادي، إلى مفاهيم أعم وأشمل

1- تطور مفهوم التنمية:

عرف مفهوم التنمية تطورا مع مرور السنوات حيث انتقل من رفع معدل النمو الاقتصادي، إلى مفاهيم أعم وأشمل، ويمكن تقسيم مراحل هذا التطور على ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي، ومنها تم حصر مفهوم التنمية في البعد الاقتصادي فقط، واختزال أهدافها في تحقيق النمو الاقتصادي السريع،بالتركيز على المؤشرات الاقتصادية كالناتج الإجمالي ونصيب الفرد منه، وتنويع مصادر الدخل القومي وغيرها من المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي الصرف، باعتبار أن هذا البعد يمكن له أن يطور الحياة العامة للناس.

- المرحلة الثانية:

تبتدئ هذه المرحلة من سبعينيات القرن العشرين إلى نهاية الثمانينيات منه، والتي تم فيها إدراك أن التنمية الاقتصادية غير كافية لتحقيق التنمية الشاملة لأي بلد كيفما كان، حيث توسع مفهومها ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا، و محاولة تطوير معيشة الأفراد، وتحقيق العدالة في توزيع المداخيل، والتخفيف من حدة الفقر

وتوفير فرص الشغل، مع العمل على الحد من الفوارق الصارخة بين المركز والهامش في إطار ما يعرف بالتنمية المحلية.

- المرحلة الثالثة:

تنطلق هذه المرحلة من تسعينيات القرن المنصرم إلى يومنا هذا، وهي المدة التي عرفت ظهور مفهوم التنمية البشرية الذي يسعى إلى تطوير ظروف عيش الإنسان على مختلف الأصعدة، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو البيئية والرقي بها إلى مستوى أحسن باعتباره أساسها وغايتها في آن واحد، كما ظهر في هذه المدة مفهوم الاستدامة (التنمية المستدامة) الذي يهدف إلى حسن استغلال الموارد وضمان قدرتها على التجدد حتى يتسنى للأجيال المقبلة الاستفادة منها.

أن مفهوم التنمية تدرج من مفهوم منحصر في كل ما هو مادي واقتصادي صرف في المرحلة الأولى، إلى مفهوم يزاوج بين البعد الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الثانية

وبالتالي يمكننا القول: أن مفهوم التنمية تدرج من مفهوم منحصر في كل ما هو مادي واقتصادي صرف في المرحلة الأولى، إلى مفهوم يزاوج بين البعد الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الثانية ، والتي تم التركيز فيهاعلى إضافة البعد الاجتماعية تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد، والتقليص من حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية، لينتقل في المرحلة الثالثة إلى جعل الانسان محور العملية التنموية، والفاعل الأساسي فيها، والمستفيد الأول منها، نتيجة التخطيط الأمثل والتدبير الرشيد لكل الموارد، وجعلها وسيلة لنقله من مستوى عيش إلى مستوى عيش أفضل منه،مع ضمان بلوغ أهدافه الاقتصادية وتلبيةاحتياجاته الأساسية (الصحة التعليم المشاركة السياسية...)، وحماية موارده الطبيعية والحضارية وضمان استدامتها ترسيخا لمبدأ تكافؤ الفرص، وضمانا لحق الأجيال المقبلة في الاستفادة منها.

2- أنواع التنمية:

التنمية هي عملية تطوير مستمر تهدف إلى تحسين ظروف عيش الانسان، بشكل يضمن تحقيق اكتفائه ويشبع رغباته، وفي الوقت نفسه لا يخل بالموارد التي يتيحها محيطه وبالتوازنات القائمة فيه، وهي تأخذ أشكالاً عدة:

أ- التنمية الشاملة:

هي كل الجهود الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية تمس الأنسجة جميعها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، بهدف الرفع من كفاءتها وقدرتها على مواجهة التحديات وتجاوز الصعوبات التي تعترضها.

ب- التنمية المتخصصة:

التنمية المتخصصة هي تنمية قطاعية تقوم على تطوير قطاعات معينة دون غيرها، كالتنمية السياحية مثلا...

ت- التنمية الاقتصادية:

هي كل السياسات والإجراءات والخطط التطويرية التي تتبع من أجل الانتقال من وضع اقتصادي إلى وضع آخر أفضل منه، من خلال استغلال الموارد المتاحة في تنويع الأنشطة الاقتصادية.

ث- التنمية البشرية:

هي كل الإجراءات العملية التي تهدف إلى تطوير قدرات ومهارات الانسان الإنتاجية والابداعية في المجالات جميعها .

التنمية البشرية:
هي كل الإجراءات العملية التي تهدف إلى تطوير قدرات ومهارات الانسان الإنتاجية والابداعية في المجالات جميعها .

ج- التنمية الاجتماعية:

هي تحقيق الرفاهية للمجتمعات، ورفع مستوى الظروف المعيشية التي تشمل تحسين الخدمات المقدمة لهم من صحة وتعليم، إضافة إلى تقوية التماسك الاجتماعي، وتعزيز الانتماء، وترسيخ قيم العدل والمساواة والكرامة والحرية.

ح- التنمية المحلية:

هي مقاربة تنموية محدودة جغرافيا، تهدف إلى تطوير مجالات صغيرة وتحسين مستوى عيش قاطنيها، باستغلال ما تتوفر عليه من موارد بشكل ينسجم مع الخصوصيات الجغرافية والثقافية التي تميزها، وفق تصور تشاركي لمختلف الفاعلين والمتدخلين المسؤولين عن ذلك الحيز الترابي.

خ- التنمية المستدامة:

تعني تلبية حاجيات الأفراد الحالية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الموارد على التجدد

ضمانا لتلبية حاجيات الأجيال المقبلة، وبالتالي هي تنمية مستمرة في الزمان والمكان.

د- التنمية السياحية :

هي تنمية تقوم على استغلال السياحة كوسيلة لتحسين وترقية مستوى عيش السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والمؤهلات التي يوفرها المجال سواء أكانت طبيعية أو حضارية أو بيئية وتوظيفها سياحيا.

فالتنمية إذن هي عبارة عن عملية تخطيط مدروس تقوم به السلطات المختصة بهدف إحداث تغيير بالحيز الترابي التابع لها انطلاقا من استغلال الموارد التي يوفرها هذا المجال سواء كانت طبيعية أو حضارية أو ثقافية باعتماد مقاربة تشاركية تراعي الخصوصيات المحلية بهدف تحسين وضعيتها ووضعية ساكنيها من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

3- أبعاد التنمية:

بالرغم من تعدد أبعاد التنمية وتنوع أشكالها، إلا أن العلاقة بينها تبقى علاقة ترابط وتكامل، هدفها هو الرقي بمستوى عيش الأفراد والجماعات ونقلها إلى مستوى أفضل من الذي كانت عليه، ويمكن إجمال هذه الأبعاد في:

أ- **البعد الاقتصادي :** تتجلى التنمية في بعدها الاقتصادي في محاولة تحسين أداء النسيج الاقتصادي للمجالات الترابية، و الرفع من مردودها، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، بشكل يتوافق مع الحاجيات المتزايدة لأفرادها، وزيادة قدرتها التنافسية وتقوية جاذبيتها للاستثمارات، بعد تطوير البنيات التحتية اللازمة، وتبسيط المساطر الإدارية والقانونية، وتشجيع المستثمرين ومواكبة مشاريعهم، وتثمين ما تزخر به من مؤهلات حضارية وتاريخية وطبيعية واستغلالها في خلق أنشطة اقتصادية جديدة قادرة على تنشيط العديد من القطاعات الأخرى، وخلق مناصب شغل جديدة، والرفع من مستوى الدخل الفردي والحد من الفقر.

ب- البعد الاجتماعي : إن مفهوم التنمية لم يعد منحصرا في تحسين الوضع الاقتصادي فقط، بل صار يتعداه ليشمل الأوضاع الاجتماعية كذلك باعتبار أن الانسان هو الغاية من التنمية والسبيل إليها في الوقت نفسه ، وبالتالي فالتنمية في بعدها الاجتماعي هي كل الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تنمية وتأهيل العنصر البشري وتحسين وضعيته، باعتباره فاعلا أساسيا في نجاح أو فشل أي سياسة تنموية، وذلك من خلال توفير الخدمات الضرورية، وتحسين الظروف المرتبطة بجودة العيش، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والقضاء على

بعض الظواهر الاجتماعية مثل البطالة والفقر، بهدف إعداد مواطن مبادر مبتكر قادر على تحمل المسؤولية، ومسهم فاعل في عملية التطور.

ت- البعد البيئي: إن التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي في الاستراتيجيات القديمة كان له عواقب وخيمة على المستوى البيئي ما جعل كل المهتمين يقرعون ناقوس الخطر ويدعون إلى ترشيد استغلال الموارد وتثمينها مع تبني نماذج تنموية تأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية وتحافظ على التوازنات الايكولوجية وتبرز قيمتها الجمالية والعلمية والتاريخية، وإرساء قواعد سليمة للاستغلال الأمثل لها وتجنب استنزافها ضمانا لحق الأجيال اللاحقة من الاستفادة منها.

ث- البعد التكنولوجي: يكمن البعد التكنولوجي للتنمية في استعمال مختلف التقنيات والوسائل الحديثة التي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية من كل أشكال التدهور، وتثمين الموارد الثقافية والحضارية وإبراز خصوصيتها وأصالتها والعمل على تطويرها بشكل يحافظ على تفردها ويواكب تطورات العصر، كما يسعى كذلك إلى تسويقها بشكل يجعلها نقطة جذب ومركزا من مراكز التبادل الثقافي والحضاري.

يكمن البعد التكنولوجي للتنمية في استعمال مختلف التقنيات والوسائل الحديثة التي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية من كل أشكال التدهور

ج- البعد السياسي والتنظيمي: يقوم هذا البعد على وضع قطيعة مع السياسات القائمة على التسيير العمودي والقرارات المركزية، التي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية والامكانيات التي تتيحها، وعلى إحداث هياكل ومؤسسات إدارية محلية تتسم بالانسجام والتكامل، تنبني سياساتها التنموية على المقاربة التشاركية التي تأخذ بعين الاعتبار جميع المتدخلين والفاعلين في عملية اتخاذ القرارات.

وانطلاقا مما سبق يمكننا الجزم بأنه لا سبيل للحديث عن تنمية شاملة ومندمجة تلبي تطلعات الساكنة وترضي طموحاتهم وتحفظ الموارد وتضمن استمراريتها للأجيال اللاحقة، دون بلورة استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد كلها.

ثانياً- مراحل العمل التنموي:

إن تحقيق أهداف التنمية يبقى رهينا باتباع مجموعة من الخطوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1- مرحلة التشخيص: يتم في هذه المرحلة دراسة الوضع القائم بالمنطقة المراد تنميتها بشكل تشاركي بين مختلف المتدخلين، والتي تسمح بتحديد نقاط القوة والامكانيات التي تتيحها هذه المجالات سواء الطبيعية منها أو البيئية، والتي تمنح لهذه الرقعة الجغرافية تفردها وتميزها عن باقي الوحدات الجغرافية الأخرى، أو من الناحيةالتاريخية والبشرية والتي تميز هذه الجماعة عن غيرها، من خلال العادات والتقاليد والزي، والتي تبرز علاقة الانصهار بين الانسان ومحيطه الطبيعي؛ ونقاط الضعف والاكراهات التي تعيق تطورها، وبالتالي تشكل هذه المرحلة نقطة الانطلاق لوضع خطة العمل.

2- مرحلة التخطيط: تُعد هذه المرحلة أهم خطوة من مراحل العمل التنموي،ويتم فيها ترتيب الأولويات، وتحديد الأهداف المراد بلوغها، والاكراهات التي تعترضها، والموارد المتاحة والحلول المتوقعة، مع تفصيل طريقة العمل، وتوزيع المهام، وتحديد الوقت اللازم لإنجازها؛ ويكون الهدف منها هو تطوير المجال،والتخفيف من حدة التباينات المجالية.

3- مرحلة التنفيذ: تمثل التطبيق العملي للخطة والانتقال من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، ويشترط فيها الالتزام بالمعايير التي تم تحديدها، والالتزام بالوقت المخصص للإنجاز والاشتغال كفريق واحد.

4- المرحلة التقويمية: تشمل هذه المرحلة عنصرين متلازمين وأساسيين لنجاح أي عملية تنموية وهما التقييم والمتابعة اللذان بواسطتهما يتم قياس مدى فعالية العملية التنموية، نتيجة مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف الأولية المسطرة.

ثالثاً- جهود المغرب في مجال التنمية:

قام المغرب عقب الاستقلال بجهود حثيثة لتحقيق التنمية ومواجهة الحاجيات المستعجلة، ولكن أغلب هذه الجهود كانت ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فقط مع الحد من بعض المشاكل القطاعية الأخرى كالصحة والتعليم، ويمكن تقسيم المراحل الأساسية لتطور مفهوم التنمية في المغرب على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى** من 1992 إلى 2000: ركزت الدولة في هذه المدة على بذل كل الجهود الممكنة من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر دعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو التصدير لقدرتها على تحسين ميزان الاداءات، وتأهيل قطاع الخدمات، فضلاً عن توجيه الاستثمارات العمومية نحو البرامج العمومية الهادفة إلى فك

العزلة عن العالم القروي، حيث «صادقت الحكومة في عام 1995 على برنامج الكهربة القروية الشمولي PERG، الذي جاء نتيجة الإرادة الملكية لإعطاء دفعة حقيقية لتسريع وتيرة كهربة البيوت القروية وولوجها إلى الشبكة العمومية في أفق عام 2010، مع كهربة 100000 بيت، أي 1000 قرية سنويا للاقتراب من وتيرة كهربة 50 قرية في السنة، المحددة في إطار البرنامج الوطني للكهربة القروية PNER»[5]، وكذا برنامج التزويد الجماعي للساكنة القروية بالماء الشروب، فضلاً عن إصلاحات أخرى القطاع المالي والمصرفي، والانفتاح على أوربا بعد اتفاقية التبادل الحر سنة 1995.

- **المرحلة الثانية** من 2000 إلى 2011: إن بطء وتيرة التنميةجعل المغرب يضع منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي أسسا جديدة لتسريعها، حيث تبنى إصلاحات عميقة فتحت آفاقا جديدة للبلاد والتي ضمت ثلاث مجالات :

(5) منشورات مجلس النواب، تقييم السياسات العمومية، تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي ، 2018، ص. 11.

أ- المجال الاجتماعي: حيث تم تنفيذ إصلاحات تهتم بتحسين الظروف المعيشية للمواطن وتقليص مظاهر العجز الاجتماعي،عبر إطلاق مجموعة من البرامج التنموية وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتأمين الاجباري عن المرض، ومحاربة السكن غير اللائق، ودعم السكن الاجتماعي، فضلاً عن اطلاق نظام المساعدة الطبية RAMED، وفي قطاع التعليم المخطط الاستعجالي، وبرنامج تيسير لمحاربة الهدر المدرسي، كماأهتمت كذلك هذه المدة إصلاح قانون الأسرة، والاعتراف الفعلي بالتنوع الثقافي للمغرب من خلال ترسيم اللغة الأمازيغية.

ب- المجال الاقتصادي: تتجلى الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها المغرب في هذه المدة بإطلاق مجموعة من البرامج القطاعية الجديدة،والتي ضمت الفلاحة، والصناعة، والصيد البحري، والطاقات المتجددة، والسياحة كرؤية 2010ورؤية 2020...، فضلاً عن نهج سياسة الانفتاح التجاري بعقده لاتفاقيتين للتبادل الحر الأولى مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004، والثانية مع تركيا سنة 2005، فضلا عن مجموعة كبيرة من الاتفاقيات التجارية التي أبرمها مع دول

الاتحاد الأوربي، و تطويره لكل ما يمكن أن يزيد من نمو هذا القطاع من طرق سيارة، وموانئ وسكك حديدية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي يحققها.

ت- المجال البيئي: على المستوى البيئي شهدت هذه المدة المصادقة على القانون 03 – 11 الخاص بحماية واستصلاح البيئة سنة 2006، والقانون 03 – 12 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة الصادر في 12 ماي 2003[6] ،كما تم فيها أيضا إطلاق عدد من البرامج المتعلقة بمحاربة التلوث، والتغير المناخي، والمحافظة على الموارد المائية، والتوازنات الايكولوجية، ومخطط المغرب الأخضر، مشاريع عدة تهم الطاقات المتجددة.

- **المرحلة الثالثة:** التعديل الدستوري وأجراءات التنمية المستدامة 2011: شكل التعديل الدستوري لسنة 2011 منعطفا جديدا في مسار التنمية في المغرب، خاصة وأنه قد ركز بشكل كبير على مبدأ الاستدامة والحد من التفاوتات المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ قيم المشاركة و الحكامة، وقد شهد المغرب في هذه المدة مايأتي :

(6) الجريدة الرسمية، عدد 5118، 18 ربيع الآخر1424 (19 يونيو2003)، ص. 190 .

- المصادقة على الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في 7 فبراير2011؛

- الخطاب الملكي من أجل إعداد دستور جديد وفق مقاربة تشاركية في 9 مارس2011؛

- التصويت لصالح دستور 2011 الذي يرسخ التنمية المستدامة ويوطد أسس الحكامة في 1 يونيو 2011؛

- تقديم اللجنة الاستشارية تقريرها حول الجهوية الموسعة الرامي إلى تثمين وحسن استغلال الموارد التي تزخر بها الجهات لتحقيق تنمية شاملة ومندمجة؛

- نشر القانون الإطار 99-12 في مارس 2014 الذي يمنح الحكومة سنة واحدة من أجل المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016 – 2030 والذي يقوم على 7 رهانات يلخصها الشكل التالي:

الشكل 1: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030.

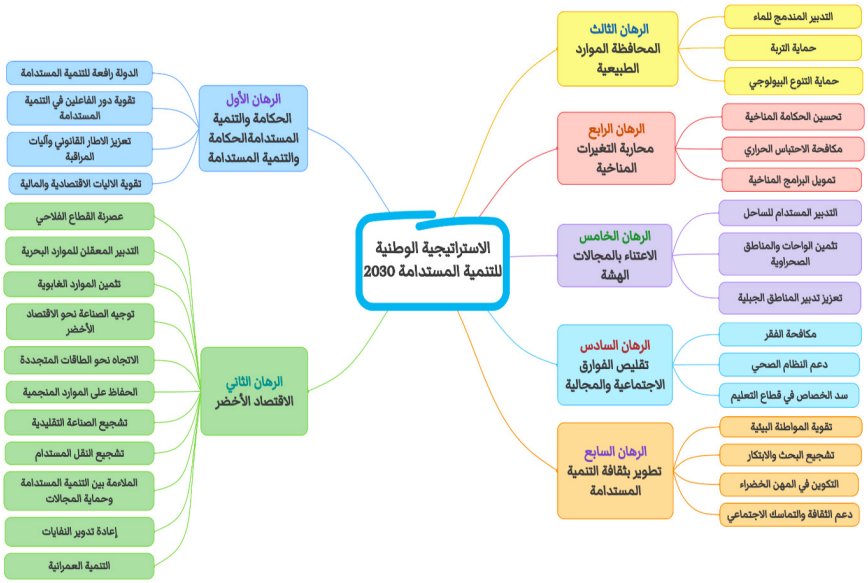

إنجاز: نبيل متوكيل.

رابعاً- معيقات التنمية:

لقد كشف تقرير النموذج التنموي الجديد، بعد تشخيصه للوضعية الراهنة في بلادنا، أن جميع الجهود التي بذلت في سبيل القضاء على مظاهر الهشاشة لم تحقق الأهداف المرجوة، وأرجع ذلك إلى أربعة عوائق رئيسية :

الشكل 2: معيقات التنمية بالمغرب.

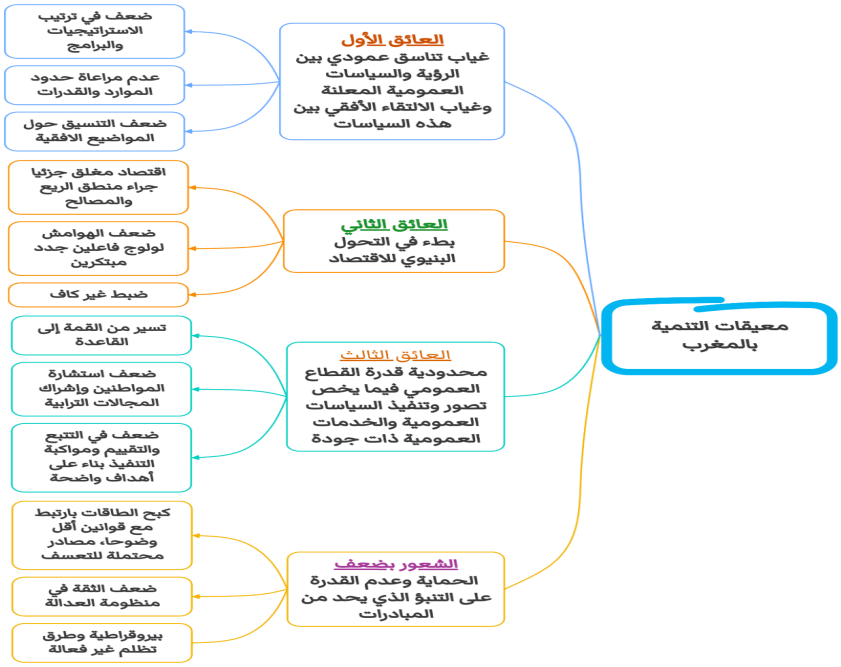

إنجاز: نبيل متوكيل.

- العائق الأول:

يتمثل هذا العائق في أن الرؤى التنموية تتسم بالقطاعية، وتغيب عنها النظرة الشمولية الهادفة إلى تحقيق تنمية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار جميع الابعاد الاقتصاديةوالاجتماعية والبيئية، كما أن جل هذه الاستراتيجيات ذات رؤى قريبة المدى، فضلا عن عدم الانسجام السياسي الذي يؤدي غالبا إلى غياب رؤية موحدة وأهداف مشتركة بين صانعي القرار، مما يكبح التنسيق الأفقي بين القطاعات أثناء مرحلة التخطيط إضافة إلى وجود هيئات متقاربة الاختصاصات مما ينتج عنه عدم تحمل المسؤولية والانتظار.

- العائق الثاني:

يتمثل في وجود مناخ اقتصادي غير مشجع يحد من جاذبية الاستثمارات ولا يسمح بالمنافسة، نتيجة الاحتكاروتعقيد المساطر، مما لا يتيح الفرصة لدخول فاعلين جدد، فضلا عن كون نظام التحفيزات المتمثل في الدعم المالي المباشر والاعفاءات الضريبية

لا يقدم تحفيزات كافية للمقاولات الصغرى والمتوسطة،هذا فضلاعن الممارسات غير النزيهة لبعض المقاولات التي تتهرب من التزاماتها القانونية والجبائية والاجتماعية.

- العائق الثالث:

يتجلى هذا العائق في أن البرامج والمخططات التنموية يتم تنفيذها بناء على دراسات غير معمقة لا تأخذ بعين الاعتبار الاختيارات المتاحة والبدائل الممكنة، ولا تستند إلى أهداف واضحة، كما تغيب فيها مبادئ التدبير التشاركي والحكمة الرشيدة، فضلاً عن عدم إخضاع هذه المشاريع لعملية التقييم من أجل تصحيح الاختلالات و الحرص على عدم تكرارها في حالة فشلها، أو لتثمينها في حالة نجاحها.

- العائق الرابع:

يتمثل في تعقيد المساطر، والذي يؤدي إلى الحد من دينامية المقاولات وأخذ المبادرة،والقصور على مستوى السلوك والاخلاقيات،وعدم تفعيل الديمقراطية التشاركية التي أقرهاالدستور، مما يؤدي إلى ضعف انخراط المجتمع المدني في التنمية، إضافة عن بطء مسار اللامركزية، وضعف تقييم السياسات العمومية.

خامساً- النموذج التنموي الجديد وطموح المغرب في أفق 2035:

النموذج التنموي الجديد هو ورش إصلاحي كبير أطلقته الدولة يرمي إلى إحداث تغييرات جذرية وتحولات عميقة تمس نواحي الحياة جميعها ، يتبني إصلاحات تقوم على استغلال كل الموارد التي تتوفر عليها البلاد من مؤهلات تاريخية وحضارية وبشرية وبيئية، لتقليص الفوارق المجالية وذلك عبر مأسسة مشروع الجهوية الموسعة، وتقوم هذه الاستراتيجية الطموحة على أربعة محاور أساسية:

النموذج التنموي الجديد هو ورش إصلاحي كبير أطلقته الدولة يرمي إلى إحداث تغييرات جذرية وتحولات عميقة تمس نواحي الحياة جميعها

1- **الاقتصاد** : ينبني هذا التصور على وضع أسس جديدة للإقلاع الاقتصادي وتسريع وتيرة نموه، عبر الرفع من الإنتاجية، والعمل على تنويع الاقتصاد، والتوزيع الأمثل للاستثمارات، وتشجيع الفاعلين

الخواص نحو الأنشطة الجديدة، ودعم تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل أكثر فاعلية ونجاعة، فضلاً الاستثمار في جودة عوامل الإنتاج، وتخفيض تكلفة الطاقة واللجوء إلى الطاقات المتجددة، والتخفيف من العبء الضريبي على الشركات ذات الأنشطة المفتوحة في وجه المنافسة الدولية، هذا فضلاعن تشجيع الاقتصاد الاجتماعي، وجعله دعامة أساسية لإنجاح مسلسل التنمية بالبلاد.

2- **الرأسمال البشري**: يُعد العنصر البشري عاملا حاسما في نجاح أي عمل تنموي، لذلك يهدف هذا التصور إلى تطوير السياسات العمومية المرتبطة بالرأسمال البشري، لتلبية متطلبات المواطنين وتحقيق انتظاراتهم وخصوصا في ميداني التعليم والصحة والتي أظهرت أزمة كوفيد 19 قصورهما وعجزهما عن امتصاص الصدمات، ويقوم هذا التصور الجديد على إحداث نهضة حقيقية في المنظومة التربوية، وتحديثها، والعمل على الرفع من أدائها و تجديد المناهج الدراسية، ومحاربة الهدر المدرسي، وإدماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال، و عبر تشجيع البحث العلمي والتكوين المهني من أجل إعداد الكفاءات الضرورية لمواكبة احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، وتوفير آفاق للشغل للشباب، كما يقوم هذا التصور كذلك على توفير نظام صحي ناجع وفعال يضمن لجميع المواطنين رعاية صحية ذات جودة عبر أعمام الولوج للتغطية الصحية وتأهيل النظام الصحي للصمود في وجه الازمات الصحية ،وجعل التأطير الصحي في متناول الجميع وموزع بشكل متكافئ على مجموع التراب الوطني.

3- **الإدماج والتماسك الاجتماعي:** يقوم هذا التصور على إدماج المغاربة دون استثناء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن تكافؤ الفرص، وذلك نتيجة دعم استقلالية النساء وضمان المساواة بين الجنسين والتي أضحت تمثل مؤشرات مهمة للتنمية في الوقت الراهن، ورفع الاكراهات الاجتماعية التي تحد من مشاركتهن، وتوفير كل الظروف اللازمة لذلك من تكوين وتمويل ومواكبة، فضلاُ عن توفير السبل اللازمةلإدماجالشباب، والرفع من مشاركتهم، وذلك بفتح فضاءات تمكنهم من اكتساب كفاءات تمكنهم من المشاركة الفاعلة خدمة لتنمية البلاد وطرح برامج تكوين تلائم سوق الشغل، كما يقوم هذا التصور كذلك على النهوض بالتنوع الثقافي باعتباره رافعة للانفتاح والحوار والتماسك، وجعله آلية لتعزيز الهوية الوطنية في ظلالروابط المتينة التي تجمع المغاربة، عبر إدماجه في المقررات الدراسية، وتفعيل دور الاعلام في تسليط الضوء عليه، وتشجيع المبادرات الثقافية، وتثمين الموروث الوطني والذاكرة الجماعية من أجل تعزيز

إشعاع المغربية على المستوى الدولي، وكذا ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي،بالمشاركة العادلة والمنصفةمن أداء الضرائب الاسهامات الاجتماعية، في تمويل الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية كالتغطية الصحية المعممة والتعويضات العائلية.

4- **المجالات الترابية والاستدامة:** تحظى المجالات الترابية في النموذج التنموي الجديد بمكانة مهمة، باعتبارها الوعاء الحاضن لمختلف المشاريع التنموية والسياسات العمومية، وعلى هذا الأساس فقد ركز التقرير على ضرورة تفعيل الجهوية المتقدمة والقطع مع المركزية، عبر النقل الحقيقي للسلطات إلى الجهات، ودعم استقلاليتها في اتخاذ القرارات وفق ما يتلاءم مع حاجياتها وما يتناسب منع مواردها لضمان توزيع أنجع للخدمات العمومية والأنشطة الاقتصادية والبرامج التنموية، كما يقتضي هذا التصور استثمار الرأسمال الطبيعي والثقافي في قطاع السياحة، والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية باعتبارها أساس الاستدامة.

الخاتمة:

تشكل التنمية كل الجهود الرامية إلى تحسين وتطوير ظروف عيش السكان، والتي عرف مفهومها تطورا مهما جعلها تنتقل من التركيز على الجانب الاقتصادي فقط إلى التركيز على جوانب أخرى فتعددت بذلك أشكالها (التنمية البشرية،التنمية المحلية، التنمية السياحية)، والتي إن اختلفت في تسمياتها إلا أن هدفها يبقى دائما هو الرقي بحياة الانسان إلى مستويات أحسن، ونظرا لأنها هي الغاية والوسيلة للرقي بالمجتمعات فقد بذل المغرب منذ نهاية القرن العشرين جهودا حثيثة من أجل بلوغها عبر مجموعة من السياسات والبرامج غير أن جهوده واجهت بمجموعة من العقبات والعراقيل التي يحاول اليوم تجاوزها بعد تبني النموذج التنموي الجديد الذي يُعد ورشا إصلاحيا كبيرا يقوم على التدبير من الأسفل حيث منح للجهات مجال عمل أكبر وجعلها فاعلا تنمويا حقيقيا عبر منحها الصلاحيات اللازمة للاستغلال الأمثل لكل مواردها واستثمارها في مشاريع تنموية طموحة قائمة على أساس العمل المشترك والتزام الفاعلين والمتدخلين بالأدوار المنوطة بهم، وخلق مناخ عمل جديد يتميز بالثقة وتحمل المسؤولية عبر تخليق الحياة العامة والنزاهة والتنزيل الفعلي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل تجاوز الاختلالات الجهوية والوصول لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

قوائم المراجع:

1- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد،التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، (المجموعة. العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،2017.

2- علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، (مطبعة حوض الفرات، بغداد، الطبعة الأولى، 2017.

3- الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 41/128 المؤرخ في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986.

4- منشورات مجلس النواب، تقييم السياسات العمومية، تقييم برنامج الكهربة القروية الشمولي،2018.

5- الجريدة الرسمية، عدد 5118، 18 ربيع الآخر1424 (19 يونيو2003).